الجزائر تعبر عن ارتياحها لتصويت لجنة اممية على لائحة تؤكد حق الصحراويين في تقرير مصيرهم

الجزائر ـ الرباط

«القدس العربي»

أعربت الجزائر عن ارتياحها «الكبير» لمصادقة لجنة تصفية الاستعمار للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على لائحة تؤكد مجددا حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الجزائرية ان اللائحة «شهادة اخرى عن سداد موقف المجتمع الدولي ازاء استكمال تصفية الاستعمار» في الصحراء الغربية.

واشار ان هذه اللائحة تؤكد مجددا على «الحق الطبيعي لشعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره وعلى صلاحية مخطط التسوية الذي تم قبوله منذ 1991 من قبل المغرب وجبهة البوليزاريو».

وأضاف ان المصادقة «تندرج ضمن تحرك لجنة تصفية الاستعمار في اطار استمرارية المبدأ الثابت وعمل منظمة الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار».

وأشار المصدر الى ان اللجنة «شهدت تأييدا قويا للدول الأعضاء مما عكس مصداقية عمل الأمم المتحدة في مجال حماية وترقية حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره باعتباره حقا أساسيا يفضي انتهاكه المتواصل الى سلسلة من الانتهاكات لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية».

وذكرت الخارجية الجزائرية في هذا السياق بالتقرير الأخير للمفوضية العليا لحقوق الانسان التي اكدت قيام المغرب بانتهاك حقوق الانسان بالاراضي الصحراوية المحتلة.

وكان تقرير من المفوضية صدر قبل ايام حمل المغرب مسؤولية تدهور وضعية حقوق الانسان بالاراضي الصحراوية المحتلة.

واعتبر الوفد الجزائري في نيويورك ان المصادقة على لائحة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية يعد ردا على اطماع المغرب الذي يسعى الى طمر القضية الصحراوية وانكار حق الصحراويين في تقرير مصيرهم.

واضاف الوفد الجزائري ان الجزائر تأمل في ان ينضم المغرب الى الاجماع الدولي ويتحلى بالحكمة والمسؤولية والمصادقة على نص اللائحة ولكنه لم يفعل.

واكدت وكالة الانباء الجزائرية الرسمية ان تصريح الوفد الجزائري جاء ردا على تصريحات سفير المغرب في الامم المتحدة مصطفى الساهل الذي طالب المجتمع الدولي بالضغط على الجزائر لمطالبتها باحترام «سلامة التراب المغربي».

المغرب: صفعة للجزائر

غير ان المغرب رأى الموضوع من وجهة نظر مختلفة تماما. فقد اعتبرت وكالة الانباء المغربية ان الدبلوماسية الجزائرية تلقت «صفعة جديدة»، بعد رفض ثلثي الدول الأعضاء مشروع القرار الذي تقدمت به الجزائر أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقالت ان نحو 72 دولة امتنعت عن التصويت، بينما فضلت 44 دولة أخرى «حاولت الجزائر استمالتها، عدم المشاركة في التصويت على نص يهدف الى انعاش مخطط السلام الذي اصبح متجاوزا».

ومن بين الدول التي امتنعت عن التصويت لصالح المشروع الجزائري، اسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة والصين وأستراليا والهند وأندونيسيا والفلبين والبرازيل، بالاضافة الى كافة البلدان العربية وعدد كبير من البلدان الافريقية والأمريكية اللاتينية.

وعقب التصويت على هذا المشروع، أبرز السفير ممثل المغرب لدى الأمم المتحدة السيد مصطفى الساهل أن «التعنت الجزائري الذي أدى مرة أخرى الى تقسيم المجموعة الدولية، كشف أن الأمر يتعلق فعلا بنزاع ثنائي بين المغرب والجزائر».

وأضاف أن «الجزائر تبين أنها طرف بكل معنى الكلمة في هذا النزاع»، مبرزا في هذا الصدد أنها «قامت بافساد قيمة تصويت بعض البلدان، عندما أعلنت فوز مشروعها، علما أن العديد من البلدان التي صوتت ب»نعم» أوضحت بأن تصويتها كان تصويت حياد، الهدف منه هو التشجيع على التفاوض والتقدم نحو حل متفاوض بشأنه ومقبول من الطرفين».

وأعرب المصطفى ساهل عن تشكراته لجميع الدول التي امتنعت عن التصويت والبلدان الـ44 التي فضلت حرصا منها على الحياد عدم المشاركة في عملية التصويت.

وقال «اليوم أود تقديم الشكر الى البلدان ال116 التي استجابت في نهاية المطاف لنداء المغرب».

وحول انتهاكات لحقوق الانسان بالصحراء تقول الجزائر ان المغرب يرتكبها ، أكد ساهل أن «الجزائر ليست مؤهلة لتلقين الدروس لا للمجموعة الدولية ولا للمغرب بوجه خاص »، لأن هذا البلد(الجزائر) الذي «يعيش منذ سنوات عديدة حالة طوارئ» لا يحترم حتى الحقوق الفردية والجماعية لمواطنيه

وبخصوص تقرير مفوضية حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، ذكر السيد ساهل بأن «هذا التقرير كان جزئيا، ولم يتم اتمامه بعد، لأن الجزائر رفضت استقبال المفوضية ولم تسمح لها بالولوج الى مخيمات تندوف. وقال «ان الجزائر وضعت هذه المخيمات تحت الحصار لأنها تحرص على التعتيم على انتهاكات حقوق الانسان في هذه المخيمات، وهي مسؤولة عن هذه الانتهاكات، وستكون غدا في موقع المساءلة القضائية عن هذه الانتهاكات». وأضاف »لقد وقفنا، مرة أخرى، اليوم على حقيقة هذا النزاع».

وأكد ساهل أنه »ينبغي على المجموعة الدولية أن تعي أن هذا النزاع ثنائي، وأنه يتعين على الجزائر أن تعود الى جادة الصواب وأن تعمل من أجل التوصل الى حل سياسي يحترم حقوق المغرب ووحدته الترابية تماشيا مع مبادئ الأمم المتحدة».

وكان ساهل قد تطرق في تدخله الى التعنت الجزائري الذي أجهض كل المجهودات التي بذلتها رئاسة اللجنة والعديد من الوفود ومن بينها الاتحاد الأوروبي للتوصل الى نص توافقي.

وأعرب عن أسفه لـ«المراوغة المثيرة» التي قامت بها الجزائر «التي قبلت اتفاقا مع المغرب بخصوص نص توافقي في العاشر من تشرين الاول/أكتوبر الجاري لترفضه في اليوم الموالي»، مشيرا الى أن مبادرات أخرى تم القيام بها الخميس اصطدمت بتصلب الجزائر.

وأضاف الدبلوماسي المغربي أن الجزائر «ستربح أكثر بانخراطها في ديناميكية التعاون من أجل بناء فضاء مغاربي ديمقراطي موحد عوض الاستمرار في مناهضة المصالح العليا للمغرب.

فصيل من البوليزاريو يؤيد اجراء اتصالات مباشرة مع العاهل المغربي

■ الرباط ـ اف ب: اكد فصيل معارض في جبهة البوليزاريو انه يرغب في اجراء مفاوضات مباشرة مع العاهل المغربي الملك محمد السادس للتوصل الى حل معه للنزاع الذي اندلع في الصحراء الغربية منذ 1975.

واكد محجوب سالك المتحدث باسم فصيل «خط الشهادة» الذي يعتبر نفسه تيارا معارضا لقيادة جبهة البوليزاريو بزعامة محمد عبد العزيز «من الضروري اجراء اتصالات مباشرة. ونحن لا نعتبر الملك عدوا».

واضاف في مقابلة هاتفية اجريت معه من مدريد ونشرتها السبت مجلة «تل كيل» المغربية المستقلة ان «اللقاء بين طرفي النزاع مهم على الصعيدين النفسي والرمزي.

وفي هذا الوقت، نستطيع التفاوض على كل شيء: الاستقلال والحكم الذاتي والفدرالية، ولن يستبعد أي موضوع».

وقال ان «لمن المحزن ان نلاحظ ان المغرب لم يفهم شيئا عن الصحراء والصحراويين بعد اكثر من 35 عاما. ومن المستحيل ايجاد حل من جانب واحد لنزاع متصل بالشرعية الدولية، وعلى محمد السادس ان يفتح قصره للصحراويين حتى تتطور الامور بشكل حقيقي».

وقد اجريت مفاوضات مباشرة حتى 1998 بين القصر الملكي ومسؤولي البوليزاريو، إلا ان المغرب اوقفها منذ ذلك الحين.

وتعارض البوليزاريو المدعومة من الجزائر مشروع الحكم الذاتي الذي يعرضه العاهل المغربي وتطالب بحق «تقرير المصير للشعب الصحراوي».

ومنذ 1992، تاريخ اعلان وقف النار بين طرفي النزاع، لم تتمكن الامم المتحدة من اجراء استفتاء حول هذه المسألة بسبب الخلافات العميقة بين الرباط والبوليزاريو حول الذين سيشاركون في الاستفتاء.

«فرق الموت كانت من صلب اجهزة الدولة ذاتها»

مؤرخان بريطانيان يفضحان المسكوت عنه في تاريخ فرنسا القمعي بالجزائر

باريس ـ «القدس العربي»

من شوقي أمين:

في ظل الأجواء المشحونة بين تركيا وفرنسا بسبب مطالبة فرنسا تركيا بالاعتراف بمذابح الارمن سنة 1915، وبسب قانون صادق عليه برلمانها يقضي بتسليط عقوبة السجن على من يشكك في صدقية مفهوم حرب الابادة، ومطالبة تركيا فرنسا ـ على سبيل الرد بالمثل ـ الاعتراف بجرائمها في الجزائر، فاجأ كتاب المؤرخين البريطانيين في، نايل ماكمستر من جامعة ايست انجليا، وجيم هاوس من جامعة ليدز (شمال)، النخبة السياسية والفكرية الفرنسية، بكتاب يحمل عنوان «باريس 1961».. الجزائريون، ارهاب الدولة والذاكرة» صدر عن مطبوعات جامعة اكوسفورد، يفضحان فيه فصولا مسكوت عنها في تاريخ فرنسا الاستعمارية، وبخاصة ما وقع في 17 تشرين الاول/أكتوبر 1961 في باريس، الذي يعتبر يوما أسود في حياة «فرنسا الحريات»، حيث لقي عشرات الجزائريين حتفهم على أيدي الشرطة الفرنسية في حملة قمعية واسعة النطاق.

واعتُبر الكتاب سابقة في تاريخ فرنسا الرسمية التي ما زالت تماطل في فتح أرشيفها لتلك الفترة بالرغم من الضغوط التي تمارسها المنظمات الحقوقية والجمعيات المناهضة للتعذيب وجرائم الحرب. فلقد تركز النقاش لفترة طويلة حول القمع الوحشي الذي طال الجزائريين في مظاهرات نظمها فرع حزب جبهة التحرير الجزائري في فرنسا، قبيل شهور من استقلال الجزائر على تاريخ واحد، هو السابع عشر من تشرين الاول/اكتوبر الذي ارتبط باسم موريس بابون، قائد شرطة باريس، الذي أعطى أمر شرطته وقتئذ بابادة كل جزائري تجده في طريقها.

لذا يأتي الكتاب في مرحلة دقيقة تمر بها الذاكرة الفرنسية وطبقتها السياسية التي مازالت تتعامل مع تاريخها وفصوله المزعجة، بانتقائية لا تخفى على أحد، منتهجة سياسة الهروب الى الأمام التي فرخت قانونا في 23 شباط/فبراير، ينص على تدريس «الدور الايجابي» لفرنسا في مستعمراتها في شمال افريقيا ومنطقة ماوراء البحار.

ويشير الكاتبان في هذا السياق الى أن القمع حتى وان بدأ حقيقة في السابع عشر من تشرين الاول/أكتوبر 1961، الا أن حملة مطاردة الأشخاص استمرت شهرين كاملين، أي الى كانون الثاني/نوفمبر، مشككين في الرقم الرسمي لعدد القتلى الذي تحدث عن وجود نحو 120 قتيلا فقط، مؤكدين قناعتهما بأن عدد الضحايا الحقيقي لن يعرف ابدا في ظل وجود اجراءات تعسفية لا حصر لها، تم التكتم عليها في تلك الفترة، فضلا عن الغموض الكبير الذي يلف عدد الجثث التي ألقي بها في نهر السين.

وأماط الكتاب اللثام عن استراتيجية العنف التي تبناها موريس بابون، والتي كانت تهدف، كما كان يقول دائما، الى «ارهاب الارهابيين»، وهي الاستراتيجية التي لم تؤت أكلها، حسب الكتاب، بل «أدت الى نتيجة عكسية تماما، اذ كانت عاملا جوهريا في توحيد وتماسك الجزائريين، وفي تعزيز سلطة حزب جبهة التحرير الوطني».

ويذهب المؤرخان الى اعتبار موريس بابون الذي عمل مطولا موظفا ساميا في نظام فيشي الموالي لالمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية، «واجهة لنظام رعب لم يشمل العناصر الفاشية في الشرطة فقط بل يشمل كذلك فرقا حقيقية للموت تنضوي تحت جناح أجهزة الدولة» نفسها. كما ألقيا الضوء على واقع اليسار الفرنسي في تلك المرحلة الذي لم يندد بهذه السياسة القمعية ولم يتظاهر ضدها الا بعد مقتل مواطنين فرنسيين بمطارق الشرطة في محطة شارون لمترو الأنفاق.

ولا يستمد هذا الكتاب البريطاني قوته من دقته في التحري وتعرية التفاصيل الدقيقة التي وقف عندها الكثير من المؤرخين الناشطين في حقوق الانسان والجامعيين الفرنسيين فقط، بل في قدرته على توضيح المعنى السياسي والاجتماعي لـ«منهجية النسيان»، واعادة اكتشاف الحدث من جديد عن طريق صور وسجلات أرشيف تنشر لأول مرة.

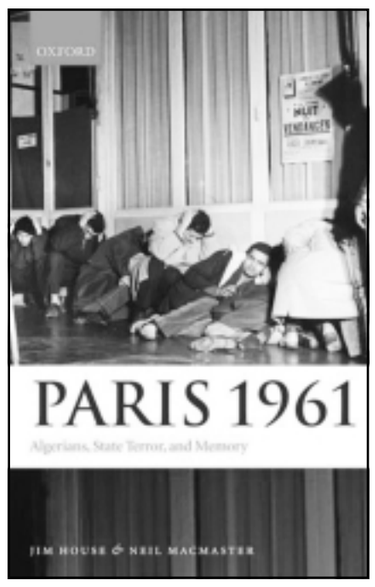

غلاف الكتاب الذي يدين فرنسا مجددا

شيراك «ملتزم» بتطوير العلاقات مع الجزائر ومؤرخون يطالبون فرنسا بالاعتذار للجزائريين

الجزائر القدس العربي»

من مولود مرشدي:

أكد الرئيس الفرنسي جاك شيراك عن التزام بلاده باستكمال التقارب التاريخي بين فرنسا والجزائر.

وأشار الرئيس الفرنسي في رسالة بعث بها الى نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الى التزامه بتقوية الروابط التي تجمع بين شعبينا التي اكد انه «روابط استثنائية على أكثر من مستوى».

وأضاف الرئيس شيراك انه يشاطر كل مسعى لاستكمال «التقارب التاريخي بين بلدينا من خلال بناء شراكة استثنائية ضمن روح الحوار و التعاون الذي يندرج في صميم تصريحنا المشترك الذي وقع في شهر اذار/مارس سنة 2003 بالجزائر».

وعادت العلاقات التاريخية بين الجزائر وفرنسا الى الواجهة خلال الأيام الأخيرة على خلفية احتدام الصراع ولغة الاتهامات بين باريس وأنقرة حول تورط تركيا في ابادة الأرمن خلال حكم الامبراطورية العثمانية.

وجاءت رسالة شيراك في وقت لا تزال العلاقات الجزائرية الفرنسية تعرف جمودا بسبب قانون شباط /فبراير 2005 الممجد للاستعمار مما حال دون توصل البلدين الى التوقيع على معاهدة الصداقة بينهما والتي كانت مقررة أواخر العام الماضي.

كما ان الرسالة تتزامن مع احتفال الجزائر بذكرى 17 تشرين الاول/اكتوبر 1961 التي اقدمت فيها الشرطة الفرنسية على رمي متظاهرين جزائريين في نهر السين بالعاصمة باريس.

وطالب عمار بوداود ممثل فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا (اثناء الاحتلال) امس الاحد السلطات الفرنسية بالاعتذار عن جرائمها في حق الجزائريين.

وقال «في الوقت الذي تحرص فيه فرنسا على ادانة تركيا فهي تتناسى جرائمها الفظيعة في الجزائر».

مسؤولون عسكريون امريكيون: واشنطن تتقرب الى ليبيا لصالح التعاون الامني في افريقيا

■ شتوتغارت (المانيا) ـ رويترز: قال مسؤولون عسكريون أمريكيون كبار ان الولايات المتحدة ترغب في اضافة ليبيا الى مجموعة من تسع دول في شمال وغرب افريقيا تتعاون معها عن كثب للحيلولة دون عثور تنظيم القاعدة على ملاذ امن في المنطقة.

وهم قلقون من أن تكون جماعة اسلامية محلية هي الجماعة الاسلامية المقاتلة بليبيا بصدد بناء قوتها في كل من ليبيا وأوروبا وكذلك من أن تساعد في نقل المتشددين للانضمام الى المسلحين في العراق.

وفي حين أن هناك بعض التبادل في مجال المعلومات الاستخباراتية بين الجيش الامريكي وليبيا فان العلاقات الامنية محدودة بسبب بدء خطى التقارب السياسي بين واشنطن والبلد الذي كانت تعتبره حتى وقت قريب بلدا مارقا.

ومنع هذا الى الان ليبيا من الانضمام الى مجموعة المشاركة في مكافحة الارهاب عبر منطقة الصحراء وهي مجموعة تضم الولايات المتحدة وتسع دول من الجزائر وهي قوة عسكرية اقليمية الى مالي والنيجر الفقيرتين.

وقال مسؤول رفيع في القيادة الاوروبية الامريكية في المانيا وهي مسؤولة أيضا عن العلاقات العسكرية مع أغلب افريقيا «لدينا تسع دول في برنامج مكافحة الارهاب عبر الصحراء.. نود أن نجعلها (ليبيا) رقم عشرة».

وأضاف «ستكون شريكا فريدا. نحن متحمسون للتعاون معها».

وبدأت ليبيا انهاء عشرات السنين من العزلة الدولية من خلال قبولها المسؤولية عن ممارسات مثل تفجير طائرة أمريكية عام 1988 فوق بلدة لوكربي باسكتلندا وأعلنت في كانون الاول/ديسمبر عام 2003 أنها ستنبذ أسلحة الدمار الشامل.

ولكن الولايات المتحدة لم تعد العلاقات الدبلوماسية الا هذا العام فقط وتوقفت عن اعتبار ليبيا دولة راعية للارهاب.

ولم ترسل بعد سفيرا الى طرابلس وقالت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس الشهر الماضي ان ليبيا ما زال يتحتم عليها حل بعض القضايا المتعلقة بالتعويضات في قضية لوكربي.

وفي الوقت ذاته قال المسؤول في القيادة الاوروبية الامريكية ان هناك مخاوف متزايدة بشأن أنشطة الجماعة الاسلامية المقاتلة بليبيا حتى بالرغم من أنها لم تنفذ بعد هجمات كبرى.

وقال «خطر الجماعة الاسلامية المقاتلة بالنسبة لي يتمثل في بنيتها الاساسية الداعمة في أوروبا. تضم بعضا من أفضل من يقومون بتزييف العملات وتزوير جوازات السفر والتأشيرات في العالم».

ومضى يقول «المشكلة الاخرى التي نراها هي أنها تسهل تدفق المقاتلين الاجانب على العراق. ربما لا يكون ذلك بأعداد كبيرة ولكنها أعداد كافية».

وأضاف المسؤول أن الزعيم الليبي معمر القذافي «ربما لا يهتم اذا ما غادروا ليبيا متجهين للعراق ولكنه لا يريدهم أن يعودوا كمجاهدين محنكين يمكنهم مهاجمته».

وفي مقابلة مع رويترز رفض الجنرال وليام وارد نائب قائد القيادة الاوروبية الامريكية التكهن عن توقيت انضمام ليبيا الى مجموعة المشاركة في مكافحة الارهاب عبر منطقة الصحراء ولكنه قال «سنحاول قدر استطاعتنا أن نضم جميع الاطراف» عند توسيع المجموعة.

ويرى المسؤولون العسكريون الامريكيون أن شمال وغرب افريقيا بما تضم من مساحات صحراوية شاسعة لا تلقى حراسة أمنية نقطة جذب طبيعية لتنظيم القاعدة. وهم يتوقعون أن تزيد أهمية هذه المنطقة بغض النظر عن نتيجة ما يحدث في العراق.

وقال مسؤول رفيع اخر في القيادة الاوروبية الامريكية «بطريقة أو بأخرى سيتجهون الى شمال افريقيا. اذا ما انتصروا (في العراق) فسوف ينتشرون هناك.. واذا ما انهزموا سيعيدون ترتيب قواعدهم».

وسيقرب انضمام ليبيا للمجموعة في نهاية الامر طرابلس الى الولايات المتحدة والدول المجاورة في المنطقة بما في ذلك من خلال المشاورات الامنية المنتظمة والتدريبات المشتركة. ولكن العداء السابق تجاه واشنطن لن يتلاشى بين عشية وضحاها.

وقال المسؤول الاول «انهم يشعرون بحساسية بالغة ازاء أي وجود امريكي... لم يحبوا الغرب وبالتأكيد لم يحبوا الولايات المتحدة».

اغتيال حارس بلدي في منطقة القبائل شرق الجزائر

■ الجزائر ـ اف ب: افاد عدد من الصحف الجزائرية امس الاحد ان مجموعة اسلامية مسلحة اغتالت ليل السبت الاحد حارسا بلديا في برج منايل (منطقة القبائل 80 كلم شرق العاصمة الجزائرية).

واكدت الصحف ان الحارس اصيب بعدة عيارات نارية اطلقها مسلحون عندما كان خارجا من منزله.

ووقع الاغتيال في اليوم نفسه الذي ووري فيه الثرى رابح عيسات رئيس المجلس الشعبي الولائي في تيزي وزو الذي اغتالته مجموعة ارهابية الخميس في قريته عين الزاوية.

وما زال العنف المنسوب للجماعات الاسلامية المسلحة متواصلا رغم دخول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية حيز التطبيق.

وتنسب اعمال العنف للجماعة السلفية للدعوة والقتال المنضوية مع تنيظم القاعدة.

ومنذ بداية تشرين الاول/اكتوبر قتل 12 شخصا على الاقل حسب تعداد يستند لارقام رسمية او صحافية و15 منذ بداية رمضان.

وصول 139 مهاجرا غير شرعي الى جزر الكناري

■ مدريد ـ اف ب: وصل 139 مهاجرا غير شرعي مساء السبت في زورق الى جزيرة تينيريفي في الكناري، بحسب ما اعلنت فرق الانقاذ الاسبانية التي اعترضتهم الاحد.

وكانت وتيرة موجات المهاجرين غير الشرعيين تراجعت منذ نهاية ايلول/سبتمبر.

وقالت فرق الانقاذ ان المهاجرين في صحة جيدة.

وشهدت جزر الكناري الواقعة قبالة السواحل الافريقية منذ بداية السنة تدفقا لا سابق له من المهاجرين بعد تشديد اسبانيا والمغرب المراقبة على مضيق جبل طارق.

وتجاوز عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم اعتراضهم منذ بداية السنة في الكناري 27200. ويلغ هذا العدد تقريبا ثلاثة اضعاف العدد القياسي المسجل سنة 2002 والذي بلغ 9929 مهاجرا غير شرعي.

ازاحة حطام 55 باخرة تعرقل الرسو وتهدد السفن

انطلاق عملية كبرى لتنظيف ميناء نواذيبو الموريتاني بتمويل من الاتحاد الاوروبي

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

أخيرا حصلت موريتانيا لدى المجموعة الأوروبية على تمويل طال انتظاره لتنظيف ميناء نواذيبو الذي هو أهم موانئها حيث تعبر منه صادراتها من الأسماك وخامات الحديد.

وتم أمس الأحد تبادل مذكرات التصديق على اتفاقية مبرمة بين موريتانيا والاتحاد الاوروبي يقدم الجانب الاوروبي بموجبها 26,2 مليون يورو، لازالة حطام 55 باخرة في محيط ميناء انواذيبو وتنظيف أماكنها من جميع المواد المضرة بالبيئة واقتلاع البواخر المطمورة وارساء آلية للعمل بقواعد امن الملاحة البحرية.

وتنص هذه الاتفاقية التي تغطي فترة 22 شهرا،على التزام موريتانيا بتفكيك وتقطيع حطام سبع ومئة سفينة تشكل منذ عقود خطرا قائما في خليج انواذيبو.

وتشمل هذه العملية التي ستعلن مناقصاتها قبل نهاية العام الجاري، ازالة هياكل السفن وتقطيعها ونقلها اضافة الى معالجة المواد الضارة بالبيئة الناشئة عن تحلل هياكل وحطام السفن.

وقد تعاقدت الحكومة الموريتانية مع شركة دولية مختصة في المجال للقيام في مرحلة أولى بازالة مخاطر التلوث وتفكيك حطام السفن في الشواطئ المحاذية لمرسى كانصادو، ثم بعد ذلك ستقوم بتقطيع هياكل السفن المشمولة بالاتفاقية الجديدة مع الاوروبيين.

وحسب مصادر وزارة الشؤون الاقتصادية الموريتانية، فان المسوح التي أجريت في أعماق خليج نواذيبو، خلال العقود الثلاثة الماضية، أظهرت جسامة الخطر الذى يتهدد الملاحة البحرية وحركة السفن بسبب حطام عدد كبير من السفن الجاثمة على مسارات ومداخل رصيف الميناء وبالقرب منه.

وسبق للحكومات الموريتانية المتعاقبة أن وضعت برامج وخططا لازالة هذا الخطر الذي يهدد ميناء نواذيبو لكن ذلك لم تتجاوز المستوى النظري، مما أدى الى ادراج ميناء انواذيبو دوليا ضمن اللائحة السوداء للموانئ الخطرة ملاحيا.

وسببت هذه الوضعية وفقا لمصادر وزارة الصيد الموريتانية، تراجعا كبيرا في خدمات الميناء وبخاصة على مستوى الصادرات السمكية بحيث لم يعد بامكان عدد كبير من السفن الرسو في محيط هذا المرفق ولا حتى الاقتراب منه الامر الذي أثر سلبا على الاقتصاد الموريتاني.

وينتظر أن تغير هذه الاتفاقية، التي دامت مفاوضاتها عدة اشهر، وضعية الميناء الحالية الى الأحسن حيث ستسمح بتنظيف خليج نواذيبو وبالتالي تحسين الملاحة البحرية وتنفيذ أنشطة هامة اخرى، كوضع معالم للميناء وتوسيع أرصفة التجارة البحرية.

وفي كلمة ألقاها لدى تبادل وثائق التصديق أوضح وزير الصيد الموريتاني سيدي محمد ولد سيدينا أن هذه الاتفاقية ستمكن من ازاحة السفن الغارقة التي طالما عكرت صفو الملاحة وأمن السفن في هذه المنطقة الحساسة بالنسبة للاقتصاد الموريتاني.

وأضاف أن الجهود التي بذلتها السلطات العمومية في موريتانيا منذ تغيير الثالث اب/اغسطس 2005 بما فيها استعادة ثقة المولين الدوليين، مكنت من انجاز هذا المشروع الضخم.

وقال ان هذه الاتفاقية ستتيح ايجاد حل نهائي لمشكلة هذه السفن التي ظلت تمثل خطرا حقيقيا على البيئة وعائقا أساسيا في وجه نشاطات الميناء.

اما السفير مندوب الاتحاد الأوروبي جان اريك باكي فقد أكد أن «المستفيد الرئيس من الاتفاقية سيكون قطاع الصيد الموريتاني بالرغم أن العمل المبرمج سيجلب نتائج اقتصادية واجتماعية هامة لموريتانيا».

يذكر أن ميناء نواذيبو هو الرئة التي يتنفس منها الاقتصاد الموريتاني لكونه البوابة الرئيسية للتصدير.ويشهد هذا الميناء حركة تجارية متنوعة باتجاه جميع أنحاء العالم.وتمر عبر هذا الميناء نشاطات الصيد الصناعي والتقليدي.وتشكل جثث السفن الغارقة في جوانب هذا الميناء عرقلة كبيرة أمام السفن مما أثر تأثيرا كبيرا على أداء هذا المرفق الحيوي.

تكهنات بنقل واشنطن «مؤسس القاعدة» في اوروبا الى سجن عربي بعد تسلمه من باكستان

مدريد ـ «القدس العربي»:

قالت جريدة «البابيس» الاسبانية أمس الأحد أن المخابرات الأمريكية تعتقل في سجن سري العضو المفترض ومؤسس تنظيم القاعدة في أوروبا مصطفى ست مريم، السوري الأصل والاسباني الجنسية، وتتفادى نقله الى قاعدة غوانتانامو حتى لا يطالب به القضاء الاسباني الذي يتابعه في عدد من القضايا.

ونقلت الجريدة عن أحد عملاء المخابرات الباكستانية أن مصطفى ست مريم جرى اعتقاله في باكستان خلال أكتوبر من السنة الماضية وأسابيع قليلة بعد ذلك تم تسليمه الى الولايات المتحدة مقابل مكافأة ضخمة. وتؤكد أن صورة هذا العضو القاعدي اختفت من إعلانات الشرطة الأمريكية إيف بي آي ضمن لائحة الارهابيين المبحوث عنهم الموضوعة في شبكة الانترنت.

واضافت أن تقرير منظمة العفو الدولية يشير الى تحول باكستان الى الجسر نحو تقديم معتقلي القاعدة أو المتعاطفين معها الى المخابرات الأمريكية ومن ضمنهم مصطفى ست مريم.

ويختل مصطفى ست مريم مكانة خاصة ضمن الهياكل التنظيمية للقاعدة، إذ يعتبر المؤسس الحقيقي للتنظيم في أوروبا انطلاقا من اسبانيا، ولهذا فالقضاء الاسباني يلاحقه في بعض الملفات وأبرزها الملف المعروف ب"خلية القاعدة في اسبانيا"، وكانت حكومة مدريد قد تقدمت السنة الماضية بطلب رسمي الى نظيرتها الباكستانية تطلب تسليمها مصطفى ست مريم عندما نشرت الصحافة اعتقاله. ولم ترد باكستان حتى الآن على الطلب بل وتنفي اعتقالها لهذا الشخص.

ويرجح المراقبون في شؤون الارهاب أن الولايات المتحدة فضلت عدم الكشف عن اسمه وتفادي نقله الى قاعدة غوانتانامو بل الى سجن آخر لسببين، الأول حتى لا تضطر الى تسليمه للقضاء الاسباني الذي يعتبر أول من طالب باعتقاله. وكان البنتاغون قد سلم مكرها كل من حامد عبد الرحمان وأقصريين الى القضاء الاسباني الذي أفرج عنهما لاحقا.

والسبب الثاني أن احتجازه في سجن مجهول سيتيح لعملاء المخابرات الأمريكية استنطاقه بدون التعرض للمراقبة. ونظرا لأصله العربي، يسود الاعتقاد أنه جرى نقله الى دولة من الدول العربية التي اعتادت التعاون مع المخابرات الأمريكية في استنطاق أعضاء القاعدة.

وتطالب زوجة مصطفى ست مريم، إلينا مورينو من الحكومة الاسبانية البحث عن زوجها لأنه مواطن اسباني ووجهت رسالة الى العاهل الاسباني الملك خوان كارلوس تناشده التدخل لدى واشنطن لمعرفة مصير زوجها.

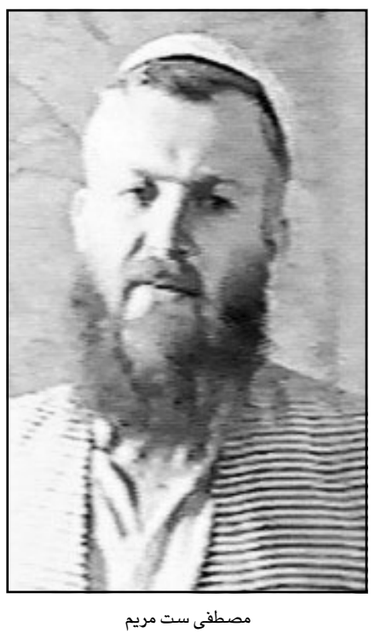

مصطفى ست مريم

الاتحاد الافريقي يجتمع في اديس ابابا للبحث بمسالة ساحل العاج

■ ابيدجان ـ اف ب: يعقد قادة الاتحاد الافريقي غدا الثلاثاء في اديس ابابا قمة حول ملف ساحل العاج المثير لانقسامات بينهم ويتوقع ان يكتفوا باحالته على الامم المتحدة دون البت في سبل تسوية الازمة.

ويتوقع مشاركة اكثر من عشرة قادة افارقة في اجتماع مجلس السلم والامن التابع للاتحاد الافريقي لمناقشة اقتراحات تسوية ازمة ساحل العاج.

وستنقل توصياتهم النهائية الى مجلس الامن الدولي الذي سيلتئم في 25 تشرين الاول/اكتوبر لتقرير ترتيبات الفترة الانتقالية الجديدة في ساحل العاج التي تبدأ في الاول من تشرين الثاني/نوفمبر.

وستشكل هذه التوصيات شانها شان توصيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا التي اجتمعت حول ملف ساحل العاج في السادس من تشرين الاول/اكتوبر في ابوجا، ارضية لقرار جديد في الامم المتحدة من شانه ان يكون مكملا للقرار 1633 المصادق عليه في تشرين الاول/اكتوبر 2005.

ويرتقب ان يقر الاتحاد الافريقي الثلاثاء بدوره، كما فعلت المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، بفشل القرار 1633 الذي مدد سنة ولاية الرئيس لوران غباغبو على ان يتم تنظيم انتخابات قبل 31 تشرين الاول/اكتوبر 2006 في بلد مقسم الى قسمين منذ محاولة الانقلاب التي نفذها متمردون في ايلول/سبتمبر 2002.

ورغم انها لم تؤد الى رفع العراقيل، يتوقع اعادة تضمين القرار الجديد المبادئ الكبرى نفسها الموجودة في القرار 1633 والتي اثارت غضب معارضي غباغبو المطالبين برحيله.

واكد الممثل الاعلى للامم المتحدة المكلف الانتخابات في ساحل العاج جيرارد ستودمن السبت في ابيدجان ان المنظمة الدولية ستمهل سلطات ساحل العاج الحالية «سنة اخرى حتى تشرين الاول/اكتوبر 2007» لرفع العراقيل وتنظيم الانتخابات.